التركيب الجملي أنواعه ودلالاته

محمد إسماعيل عبد الله

جامعة بابل . كلية التربية(صفي الدين الحلي)

المقدمة

يأخذ درس التراكيب الجملية من بين الدراسات اللغوية بعداً أوسع من غيره ، لأن لهذا الدرس اتصالاً وثيقاً بين نوعين من المباحث النحوية العامة ألا وهما دراسة الجملة ودراسة المعنى . ولعل دراسة الجملة في أحوالها جميعها لها اتصال وثيق بدراسة المعنى إلا أن دراسة الجملة في المفهوم النحوي عند أغلب النحويين دراسة تركيب المفردات في الكلام وتآلفها لتشكيل نمط الكلام .وقد جاء هذا البحث ليدرس التركيب الجملي ، وأنواعه ودلالاته ، وهو موضوع تداوله بالبحث النحويون القدماء وأشار المحدثون إلى بعض أنواعه ودلالاته ، ورأينا أن نجمع هذه الآراء في بحثنا هذا ونناقشها لنكشف أحوالها التي اتفق فيها العلماء ، وأمور أخرى اختلفوا فيها ، ونحلل صور هذه التراكيب ليظهر أمر الخلاف جلياً وتتوضح هذه الصورة بشكل أكثر فهماً ، وتتجلى صور النزاع أولاً في تقسيم الجمل على أقسام ، فالرأي المشهور المعتمد بين الدارسين أن الجمل قسمان : جمل اسمية وهي التي تبتدئ بالاسم ، وجمل فعلية ، وهي التي تبتدئ بالفعل . أما التقسيمات الأخرى فهي تقسيمات اعتمدها بعض العلماء الأجلاء الذين لا مجال للإغضاء عن رأيهم ، أو عدم مسايرة فكرهم في التقسيم الذي اعتمدوه ، وسار البحث في الكشف عن رأيهم ، وعن من وافقهم أو خالفهم عليه من العلماء ممن جاءوا بعدهم .وقد جاء البحث على مقدمة ومبحث وخاتمة . أما المقدمة : فقد تحدثت فيها عن أهمية الموضوع وسبب اختياره للبحث . وأما المبحث : فقد عنونته بعنوان البحث : التركيب الجملي أنواعه ودلالاته ، ودرست فيه الجملة وبعض أقدم تعريفاتها التي تكشف عن أول تصور لها عند العلماء الأقدمين مثل تعريف سيبويه لها وابن السراج وهكذا حتى وصلنا إلى رأي ابن هشام في المسألة لينتهي البحث عن آخر رأي للأقدمين . ثم عرضت لبعض آراء المحدثين ممن تكلم عن الموضوع وأبدى فيه وجهة نظر من أمثال الدكتور المخزومي ، والدكتور عبد الستار الجواري ، والدكتور فاضل السامرائي ، الدكتور علي أبو المكارم وأمثالهم من الباحثين المحدثين ممن خصصوا مؤلفاتهم للبحث في هذه المسألة .هذا وقد جاء ترتيب البحث على مقدمة ومبحث ، وخاتمة ، تطرقت في المقدمة لسبب اختيار الموضوع ، وعرض خطة البحث مفصلة ، وتحدثت في التمهيد عن أهمية الدراسة النحوية في باب الجمل ، ودرست في المبحث الذي خصصته لدراسة التركيب الجملي ، دراسة الجملة ومتعلقاتها ، وأحوالها ، وقد تقسم المبحث على مواضيع فرعية هي :

أولاً : متى تتشكل الجمل

ثانياً : كيف تتشكل الجمل

ثالثاً : أركان الجملة

رابعاً : أنواع الجمل

ثم عرضت للمصادر التي اعتمد عليها البحث في قائمة المصادر .

هذا ولابد أن أذكر من ساعدوني بقول أو إرشاد ، وأن أخصهم بالشكر الجزيل ، أدام الله علينا فضل أساتذتنا الكرام ، وجعلهم منار خير وعلم لنا .

التركيب الجملي أنواعه ودلالاته

يأخذ درس التراكيب الجملية من بين الدراسات اللغوية بعداً أوسع من غيره ، لأن لهذا الدرس اتصالاً وثيقاً بين نوعين من المباحث النحوية العامة ألا وهما دراسة الجملة ودراسة المعنى . ولعل دراسة الجملة في أحوالها جميعها لها اتصال وثيق بدراسة المعنى إلا أن دراسة الجملة في المفهوم النحوي عند أغلب النحويين دراسة تركيب المفردات في الكلام وتآلفها لتشكيل نمط الكلام الصغير الذي يصفه المخزومي : ((الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد ...)) [1] ، هذه الصورة اللفظية هي المعول عليها في فهم الجملة ،

وقد ابتدأت ملامح الجملة بالظهور من قول سيبويه : ((هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغنى واحد منها عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً ...)) [2] ، ثم جاء ابن السراج ليعد العوامل من الكلم الثلاثة : الاسم والفعل والحرف وعند ذكر العامل الأول : الاسم قال : ((أن يبني عليه اسم مثله أو يبنى على اسم ويتألف باجتماعها الكلام ويتم ...)) [3] ، لنخلص الآن إلى أن الكلام أو الجملة بناء (تركيب) يتألف من مفردين أما اسم

---

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه : د. مهدي المخزومي ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، د/ت : ٣١

[2] الكتاب (كتاب سيبويه) : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت: ١٨٠ هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط/ ٣ ، ١٩٨٨ : ١ / ٢٣

[3] الأصول في النحو : أبو بكر ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) تح عبد الحسين الفتلي ، مط/ النعمان ، النجف الأشرف ، ط/١ ، ١٩٧٣ : ١ / ٥٥

مع اسم أو اسم مع فعل هذا بالنسبة إلى الجملة الاسمية أما الفعلية فلها صورة واحدة لا غير وهي أن تتألف من فعل مع اسم . ولا يجوز لنا عند تقديم الاسم على الفعل أن نعدَّ الجملة عندها فعلية على سبيل تقديم الفاعل على فعله ، لأن ذلك مما لم يرضه أغلب النحويين ، وإن كان صدى المخالفين لهذا الرأي مشهوراً من القدماء والمحدثين ، إلا أن الدراسات النحوية قديمها وحديثها أجمعت على أن الجملة المؤلفة من اسم وفعل جملة اسمية ولا مجال لعدها جملة فعلية على تقديم الفاعل إلا على ظروف وتقديرات معينة ذكرها العلماء في مواضعها وإلا عند بعض العلماء ممن ارتضى هذا الرأي . وإن كان سيبويه قد رسم بمنظور دقيق الجملة ووصفها بالبناء (التركيب) فإن هذا التركيب هو في صورته التركيبية الأولية التي لا ينظر إلى معناها ، فإن نظر إلى معناها قيل في تعريفها : ((كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه)) [1] ، فإن معنى (لفظ مستقل) عنى به التركيب الجملي الأساس – كما أشرنا – وأضاف هنا تعبيراً مهماً جديداً وهو قوله (مفيد لمعناه) الذي يريد به الدلالة الأولية للجملة ، لأنه لم يحدد عمق التركيب في الجملة ولم يشر لأي المعاني المطلوبة للفهم كما سنرى على أن الجرجاني في تعريفاته المقتضبة يعرف الجملة بـ((أنها عبارة عن مركب من كلمتين أسندت أحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك (زيد قائم) أو لم يفد كقولك (إن يكرمني) فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون اعم من الكلام مطلقاً)) [2] . فهو يشير هنا إلى :

١. مسألة الإفادة أي أن يحصل فيها من خلال تركيبها معنى مفيد

٢. التركيب وقاله بلفظ (مركب) ولعل المركب في عرف النحويين يطلق على المركبات فهي التي تعامل – على الرغم من تركيبها – معاملة المفرد قال الفاكهي : ((للمفرد من حيث هو إطلاقات أربعة ، فتارة يراد به ما يقابل المثنى والمجموع ، وتارة ما يقابل المضاف أو شبهه ، وتارة ما يقابل الجملة وشبهها ، وتارة ما يقابل المركب ...)) [3] ، وقال الرماني : ((المركب : هو المركب من كلمتين بمنزلة اسم واحد في شدة الانعقاد)) [4] إلا أن الجرجاني عنى بالمركب هنا المركب الجملي أي المفردات تآلفت في نظام تركيبي معين ليشكل الجملة .

٣. ثم قال إن المركب هو (من كلمتين) وقوله كلمتين فيه إطلاق فلا إسناد من حرفين كما هو معلوم ولا من حرف مع اسم [5] ولا من حرف مع فعل ولا من اسم مع حرف ولا من فعل مع حرف أيضاً [6] .

٤. أما الإسناد فهو علاقة ربط المسند بالمسند إليه وفيه تظهر قوة تعلق المسند إليه بالمسند ، قال ابن يعيش : ((وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى فعرفك بقوله (أسندت إحداهما إلى الأخرى) أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة)) [7] ، فالإسناد عام يراد به المعاني المطروقة في التعلق جميعها الموجودة في إسناد كلمتين ، وخاص وهو الذي يحصل معه الفائدة في الجملة الاسمية المؤلفة من مبتدأ وخبر والفعلية المؤلفة من فعل وفاعل .

٥. أما الإفادة فقد أشار الجرجاني في تعريفه أنه جائز أن يفيد التركيبُ وجائز أن لا يفيد ، وفي هذه الحالة يحصل لنا معنيان للجملة الأول : الجملة التامة (تامة التركيب) ، والثاني : الجملة الناقصة (ناقصة التركيب) [8] . فالتامة على هذا ما كان فيها الإسناد تاماً والأخرى ما كان فيها الإسناد غير تامٍ لتعلقه بما سيأتي وليس تعلقها بمحذوف مراد . فمثال الجملة الأولى : زيدٌ قائمٌ ، ومثالها أيضاً : قامَ زيدٌ . ومثال الجملة الأخرى كما مثل الجرجاني وغيره : إن يكرمني ، وهي جملة الشرط الناقصة جملة جواب الشرط حتى يتم معناها .

---

[1] الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، تح : د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/٣ ، ٢٠٠٨ : ١ / ١٧

[2] التعريفات : السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط/١ ، ٢٠٠٣ : ٦٣

[3] شرح الحدود النحوية :عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت : ٩٧٢ هـ) ، تح: د. زكي فهمي الآلوسي ، مط/ جامعة الموصل ، ١٩٨٨ : ٤٣

[4] الحدود في علم النحو : أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت: ٣٨٤ هـ) ، تح : ميلود بن عبد الرحمن ، دار الحديث ، جدة ، ٢٠٠٥ : ٦

[5] إلا ما ذكره العلماء في تركيب النداء فإنه قد يعد جملة على تقدير الفعل .

[6] ينظر : شرح الرضي على الكافية : محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (ت:٦٨٦ هـ) ، تح : يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق ، إيران ، ط/٢ ، ١٣٨٤ هـ : ١ / ٩

[7] شرح المفصل : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ) ، تح : أحمد السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، د/ت : ١ / ٢٠

[8] ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : د. فاضل صالح السامرائي ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، دار الكتب للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٨ : ٢١

٦. عدّ الجرجاني وغيره أيضاً الجملتين اللتين مثل لهما بجملٍ وقال عن الثانية : ((فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه)) [١] لأنه قال في مقدمة تعريفه : ((سواء أفادت أو لم تفد)) [٢] فعد تشكيلاً مثل (إن يكرمني) جملة .

من كل هذا يترتب على الجملة في هذا المنظور أن تكون :

١. متحصلة من تركيب .
٢. أن يحصل الإسناد ، وقلنا إن الإسناد هو علاقة المسند بالمسند إليه .
٣. الإفادة هذه عنده تحققت أم لم تتحقق فإنّ التركيب جملة .
٤. الجملة عنده متركبة من إسناد كلمتين أو من إسناد جملتين وهذا ملحوظ من مثاله الثاني لأنه عدّ (إن يكرمني) مركباً يعامل معاملة المفرد بحاجة إلى تمام فائدته . فهي في تركيبها - كما هو واضح – جملة لأنّ (يكرم) فعل مضارع والنون للوقاية والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به ، والفاعل لم يذكر في الجملة إما لعدم ذكره إلى الآن ، أو أنه قد ذُكر في جملة سابقة لهذه الجملة فهو عندها : ضمير مستتر تقديره : (هو) عائد على متقدم . فهي جملة وإن سبقت بحرف شرط جازم ، لأن حرف الشرط الجازم هو الذي قلب كيانها إلى مفرد على رأيهم ، وإلا فإنها في المنظور الطبيعي للجملة جملة تامة الإسناد .

وقد عرف الرماني الجملة بالنظر إلى تركيبها لا إلى دلالتها في قوله : ((الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة)) [٣] وقد كان معنى الفائدة مستحصلاً من الإسناد لا بالنظر إلى دلالتها الخاصة كما سنرى .

وتعريفه هذا تعريف المناطقة للجملة ، وهي عنده نقيض المفرد الذي يعرفه بأنه : ((المذكور وحده من اسم وفعل وحرف)) [٤] ، في حين يدخل عند النحاة المركب الذي هو المركب من كلمتين بمنزلة اسم واحد في شدة الانعقاد مع المفرد [٥] الأول وهو لم يذكره .والقيمة المستفادة من تعريف الرماني هي أنه وصف التركيب بالبناء وعنى به التركيب أو التشكيل الجملي ، ولكنه خصص هذا التركيب بتقديم الموضوع وتأخير المحمول من دون الإشارة إلى جواز قلب هذا التشكيل إلى غيره كتقدم المحمول على الموضوع لأن الموضوع عند المناطقة هو المحكوم عليه وهو المسند إليه في عرف النحاة والمحكوم هو المحكوم به وهو المسند في عرف النحاة . فيكون تعريفه خاص بالجملة الاسمية من دون إدخال الفعلية فيه . على أن قوله (لفائدة) توحي بالدلالة التي قد نقصدها في الجملة ، فإن الفائدة قديماً قد تعني الدلالة في عصرنا هذا .ومسألة البناء التي تعني التشكيل الجملي أو التركيب أشار إليها سيبويه أولاً فقال : ((فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه)) [٦] والبناء عند سيبويه هو العلاقة بين الخبر والمبتدأ ، فالخبر مبني على المبتدأ أي إنه –تركيبياً- وجد لتمام معنى المبتدأ أو بمعنى أصح : لحق به تالياً ليتم المعنى من ذكر الأول المتقدم ابتداءً . وهذا بالنظر إلى التركيب لا إلى الدلالة ، لأن المعنى الدلالي هو الذي يبين معنى الجملة عموماً ، لا موضع المبتدأ فحسب ، لأنه متى تطاول الخبر تطاول المعنى . أما التركيب فلا يضر فيه من ناحية تطاول الخبر أو قصره . لأن القصر أو الطول للخبر غير ملحوظ هنا البتة ، وبالاثنين يتم التركيب ، وإنما الملحوظ في الاثنين هو زيادة المعنى فتقول : (محمدٌ مجتهدٌ) أو تقول (محمدٌ مقصرٌ) ، فإنه يختلف عن قولك : (محمدٌ إن يدرس ينجح) ، لأن المعنى إذا تطاول في الخبر المتطاول أو الممتد ، تعين اختلاف في قصد المتكلم ولحقه زيادة في شرح الخبر أو زيادة في إدراكه من المستمع . لأن قولنا (مجتهد) و (مقصر) معناهما فيهما مباشرة . أما الجملة الشرطية التي وقعت خبراً فإن شرحها يطول ومعناها لا يحصل فيها مباشرة .على أن سيبويه لم يفرق في البناء بين الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية ، فهو يقول في موضع آخر : ((إذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدٌ ضربته ، فلزمته الهاء . وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت : عبد الله منطلق ، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به ، فإنما قلت عبد الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء)) [٧] .وإن نظرنا إلى معنى البناء هذا وجدنا أنه يستعمله للتركيب فحسب من دون الإشارة هنا إلى معنى الجملة الدلالي المستحصل من التركيب ، فإن ذلك المعنى مما لم يشر إليه إلى الآن في تعريفات النحويين . وإنما أشاروا في بعض التعريفات إلى الإفادة ، وهي كما قلنا معنى

---

[١] التعريفات : ٦٣
[٢] المصدر السابق : نفسه
[٣] الحدود في علم النحو : ٣
[٤] المصدر السابق : نفسه
[٥] المصدر السابق : نفسه
[٦] الكتاب : سيبويه : ١ / ٢٣
[٧] الكتاب : ١ / ٨١

ارتباط الخبر بالمبتدأ . كما في تعريف الجرجاني ، وكما في اللمع إذ يقول : ((لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد وهو لابدّ له من طرفين مسندٌ ومسندٌ إليه)) [١]. أو في قول ابن الحاجب : ((الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد)) [٢] ، فقد قصد بلفظ (ما تضمن) معنى التركيب قال الرضي يشرح قوله المتقدم : ((ويعني بتضمنه الكلمتين : تركبه منهما وكونهما جزأيه)) [٣] . والمعنى المستحصل سريعاً من التركيب وهو أن الخبر جزء متمم الفائدة للمبتدأ حتى حتى يحسن السكوت عند ذلك على الكلام الذي هو الجملة .وإذا كانت اللغة وسيلة التفاهم بين الناس فبالضرورة تظهر هذه القيمة للغة من خلال جزئياتها ونعني بذلك المفردات المتآلفة في سياق التشكيل الجملي التي هي تشكيلات منوعة ندعوها بالجمل . وهي التي تتشكل في الكلام عموماً بهيئات كثيرة مختلفة ، وعليه فإن الجملة في تشكيلاتها جميعاً تؤدي مهمة انجاز الكلام تركيبياً وإتمام المعنى لغوياً ، فهي وسيلة تروم إفهام السامع فهماً دلالياً صغر أو كبر وضح أو غمض ، المهم فيها أنها وسيلة إفهام تتطلب من المنشئ العناية والاهتمام حتى يصل غرضه إلى السامع فيفهمه ولو بعد كدّ وتعب ونعني بالكد هنا الكد الذهني الذي يمكن أن يبذله السامع للوصول إلى قصد المتكلم في تركيبه هذا أو جملته تلك .إن اللغة عموماً ((منظومة (بنية) من العلاقات ، تؤدي وظيفة اجتماعية ، إنها وسيلة لصياغة الأفكار والتعبير عنها والتصريح بها وإيصالها إلى الآخرين)) [٤] ، وإن كثيراً من النحويين نظروا إلى الجملة بمنظور الشكل واهتموا بالتركيب من دون الاهتمام بالغرض [٥] ، هذا الأمر أخذ بعد ذلك منحى آخر إذ اشترط النحويون المتأخرون الإفادة من التشكيل وهو - وإن كان شكلياً نوعاً ما – يضل في باب الغرض من الجملة ، ولكن المتأخرين جداً والمعاصرين من العلماء ينظرون للجملة نظرتين مختلفتين : فهي بالنظر إلى الكلام تشكيل يتألف من مسند ومسند إليه أو بالعكس ، مع وجود رابط بين الاثنين في كلا الحالين . وهذا الرابط سمي بالإسناد ، ومن غير الإسناد لا يتحصل معنى الجملة إطلاقا . وهي بالنظر إلى إفهام السامعين حمالة المعنى سواء أكان هذا المعنى واضحاً أم غير ذلك ، وسواء أكان هذا المعنى قصيراً أو مهماً أو مترتباً عليه غيره أم غير ذلك . كل ذلك يدخل من ضمن مفهوم الإفهام الذي سنحاول استجلاءه في هذا البحث إن شاء الله .

أولاً : متى تتشكل الجمل

إن الجمل كما أسلفنا تشكيل تتيح اللغة تكوينه ، ويتعدد ويختلف باختلاف قصد المنشئ وغايته من النص . وهذه اللغة تراكيب متآلفة من مفرداتها ، ولكل لغة مفردات خاصة بها ، ولعل أهم ميزة تميز لغة عن أخرى هي الأصوات وما يترتب على تآلفها من مفردات ، ومفردات وما يترتب على تآلفها من جمل وجمل وما يترتب على تآلفها من كلام . فإذا نظرنا إلى الحالة الأولى وجدناها تهتم بقيمة الصوت (الحرف) ، وإذا نظرنا إلى الحالة الثانية وجدناها تهتم بقيمة المفردة ، وإذا نظرنا إلى الحالة الثالثة وجدناها تهتم بقيمة المعنى من الجملة أي أنه لا معنى إلا من الجملة (التركيب) . ونعني بالمعنى هنا المعنى الذي يحسن السكوت عليه ، كما يصفه النحاة . فمستويات اللغة المتحققة من هذا الكلام أربعة : الحرف ، ثم المفردة ، ثم الجملة ، ثم الدلالة (المعنى) . بقي أن نشير إلى القصد الذي يهتم به النحويون أكثر من غيرهم في بناء الجمل وتشكيل الكلام ، ويعني أن يكون المنشئ يريد من إنشائه الكلامَ معنى ودلالةً فيؤالف ما يريد من مفردات في جمل ، ويؤالف ما يريد من جمل لتشكيل الكلام الذي يريد طرحه . وإذا علمنا أن المتكلم سريعٌ في طرح ما يريد من معانٍ في كلامه ، علمنا قدرته وإمكانياته في سرعة التأليف التي ذكرناها لإنجاز الكلام بسرعة لأن عقل الإنسان له إمكاناته العالية في التفكير والإنجاز . بقي أيضاً أن نشير هنا إلى مسألة موافقة الكلام إلى قواعد لغته ومثال بيئته التي تربى فيها لأن للبيئة أثراً مهماً في ثقافة الإنسان بموجب ترعرعه في بيئته ، فيعبر في كل لحظة بوساطة [٦] هذه اللغة عبر إتباعه قواعد قواعد معينة [٧] فإن تشكل الجمل يحصل في ذهن المتكلم ، ثم يخرجها ، إذا رغب في إيصال المعاني التي تحملها تلك الجمل إلى السامع . فحصول الجمل يقع في مرحلتين :

الأولى : مرحلة الإنشاء : وهي في ذهن المتكلم

الثانية : مرحلة التعبير : وهي عند إطلاقها إلى الخارج . إي عند التلفظ بها بعد تشكلها في الذهن .

---

[١] اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تح : حامد المؤمن ، مط/ العاني ، بغداد ، ط / ١ ، ١٩٨٢ : ١١

[٢] شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣١

[٣] المصدر السابق : نفسه

[٤] الألسنية محاضرات في علم الدلالة : د. نسيم عون ، دار الفارابي ، بيروت ، ط/١ ، ٢٠٠٥ : ٣٠

[٥] ينظر : دراسات في اللغة (كتاب المورد) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط/١ ، ١٩٨٦ : ١٤٩

[٦] في الأصل : بواسطة

[٧] ينظر : الألسنية : ٤٧

وقد لاحظ العلماء هذه المسألة فعرفوا القول بأنه : ((اللفظ الدال على معنى : كرجل ، وفرس)) [١] ، فقوله (اللفظ) يدل دلالة واضحة على أن ما يلفظه الإنسان هو المراد في الدراسة النحوية لا ما يفكر فيه الإنسان ، لأن ما يفكر فيه الإنسان غير قابل للدراسة الشكلية . ودراسة الكلام الملفوظ قابلة للدراسة الشكلية التي تعنى بالمفردات عند تآلفها .

ثانياً : كيف تتشكل الجمل :

لا يوجد معيار ثابت تقريباً لتشكل الجمل . لأن الجمل تعتمد على ثلاث حالات أو مراحل عند ظهورها هي :

الأولى : مرحلة الإنشاء في الذهن : ونعني التفكير في المعنى لا إنشاء الجملة نفسها ، فالأمر مختلف قطعاً بين التفكير في معنى معين والتفكير في صياغته في جمل مفيدة له . وهذه المرحلة تنقسم بالضرورة على قسمين :

١. مرحلة التفكير في المعاني المرادة .
٢. مرحلة صياغة جمل تحمل هذه المعاني إلى ذهن السامع .

الثانية : مرحلة ظهور الجمل أو التلفظ بها : وهذه المرحلة هي المهمة في الدرس النحوي ، لأن الجمل حينها تكون موضع الدراسة النحوية (الشكلية) ، لأنها قابلة للكتابة وبالنتيجة يمكن ملاحظتها وتقويمها كيف نشاء .

الثالثة : مرحلة استقبال الجمل وفهم مراد المتكلم منها : وهذه المرحلة تهتم بها الدراسات الأدبية ، إلا أن الدراسات النحوية قد تدرسها بوصفها مهمة بوصفها مرحلة تقبل السامع لكلام المتكلم ، أي : فهم كلامه ، سواء كان ذلك الفهم يحقق صدق الجملة المطروحة أو كذبها على سبيل التصور والتصديق . أو وضوح الكلام وخفائه على سبيل الإيهام .

على أن هذه المراحل سريعة في الطرح ، ومتداخلة تداخلاً لا يكاد يفصل مرحلة عن سابقتها أو تاليتها ، ولا بدَّ لكل مرحلة من توازن فكري للإنشاء ، أو التلقي لفهم العملية اللغوية الإبداعية برمتها .

ثالثاً : أركان الجملة :

أشرنا إلى أن الجملة تتألف من مسندٍ إليه ومسندٍ أو بالعكس من ذلك . وهنا نشير إلى أن للجملة أركان كثيرة . أما من ناحية الإسناد فإن للجملة ركنين رئيسين لابد من وجودهما لفظاً أو تقديراً معاً حتى تستوي الجملة قائمة سليمة ، وهما ما يعبر عنه النحويين بالعمدة . فيكون ما دون ذلك من الجملة أركاناً أخرى ، بالنظر إلى الغرض لا الإسناد . فمثلاً قولنا (زيدٌ حاضرٌ) مبتدأٌ زيدٌ وحاضرٌ خبر وهما حدا الإسناد وركناه الأساسان ، فإن قلت : (إن كان زيدٌ حاضراً فعمروٌ يكرمه) فإن هذه الجملة قد تعددت فيها الأركان بحسب المعنى لا بحسب الإسناد ولأن (زيد وعمرو والضمير المستكن في (يكرمه) مسندٌ إليه ، ولكن ما دونهما من ألفاظٍ اختلف في دواعي وجودها في الجملة وهذه الألفاظ لها وجود حي في الجملة وإن عُدَّ بعضها فضلات ، والفضلات كما نعلم اثنان :

أ. فضلة لابدّ منها في الكلام لإتمام المعنى . فهي داخلة في فهم المعنى مباشرة ولا يمكن الاستغناء عنها في شرح معنى الكلام .
ب. فضلة جاز حذفها . في تقدير الكلام وإن كانت ذات فائدة في نفسها .

على أن الفضلات جميعها داخلات في المعنى فزيادة لفظ في الجملة بالضرورة يؤدي إلى زيادة في المعنى ، فقولنا (زيد حاضرٌ) تختلف عن قولنا (زيد حاضرٌ أمس) أو قولنا (زيد حاضرٌ غداً) أو ما شابه ذلك من الإضافات اللفظية التي سيرافقها إضافة في معنى الجملة الأصلية .

رابعاً : أنواع الجمل :

كما هو معلوم فإن أغلب النحويين يقسمون الجمل على قسمين اثنين هما : الجملة الاسمية والجملة الفعلية قال ابن جني في اللمع بعد تعريف الجملة : ((وهي على ضربين : جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، وجملة مركبة من فعل وفاعل)) [٢] . فالجملة الاسمية هي المركبة من مبتدأ وخبر ، والفعلية هي المركبة من فعل وفاعل ، وقد يكون الأصل في الجملة الاسمية أن تتركب من اسم مع اسم ، ويكون الأصل في الجملة الفعلية أن تتركب من فعل مع اسم وعندها لن يكون هناك من داعٍ للسؤال عن سبب التقديم في كلتا الجملتين ، لأنه جاء على الأصل [٣] .

---

[١] شرح قطر الندى وبل الصدى : أبو محمد عبد الله جمال الدين هشام (ت: ٧٦١ هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مط/ السعادة ، مصر ، ط/ ١١، ١٩٦٣ : ١١

[٢] اللمع في العربية : ٨١

[٣] ينظر : معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي ، مط / جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٨٧ : ١ / ٤٣

وقد عرفنا أن الكلمة تنقسم على اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، ولا بدّ عند تشكل الجمل أن يحصل تركيب من اثنين من هذه الأقسام الثلاثة ، فيكون التشكيل على وفق النهج الآتي :

اسم + اسم	اسم + فعل	اسم + حرف
فعل + اسم	فعل + فعل	فعل + حرف
حرف + اسم	حرف + فعل	حرف + حرف

وقد أشار ابن السراج إلى مسألة الائتلاف هذه فقال : ((والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة الاسم والفعل والحرف ، فالاسم نحو قولك : (الله إلهنا) ويأتلف الاسم والفعل نحو : قام عمرو ، ولا يأتلف الفعل مع الفعل ، والحرف لا يأتلف مع الحرف)) [1] ، وقال الرضي : ((والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً ، إذ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسند إليه ، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند ، وأما نحو يا زيد ، فلسد (يا) مسد (دعوت) الإنشائي . والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه ، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه)) [2] .

فإذا أخذنا بهذا الرأي أعني برأي من يرى أن الجملَ صنفان ، وقسمناهما على الاسمية والفعلية كان كل ما جاء بعد ذلك من تقسيمات تابع بالضرورة لهذين الصنفين .

أما لو أخذنا برأي ابن هشام مثلاً في تقسيمه للجمل فعند ذلك ينبغي علينا تتبع قوله في المسألة لتتبين لنا وجهة نظره جليةً فقد عنون الموضوع ابتداءً بقوله : ((انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية)) [3] ، وقد عرف الاسمية كما هو مشهور عنه بأنها التي صدرها اسم والفعلية بأنها التي صدرها فعل وجاء إلى الظرفية فقال : ((هي المصدرة بظرف أو مجرور [4] ، نحو : (أعندك زيدٌ) و (أفي الدار زيدٌ) إذا قدرت زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما ...)) [5] وقال (هي المصدرة بظرف أو مجرور) ولم يقل (هي المصدرة بظرف أو جار ومجرور) لأنه ينظر إلى الاسم من دون الحرف فيقول : ((مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه ، فلا عبرة بما تقدم عليها من الحروف)) [6] ، ويبدو أن ابن هشام ينظر إلى الجملة الظرفية تلك التي يتقدم فيها الظرف أو الجار والمجرور ويسبق بنفي أو استفهام .

وإذا رأينا تقسيم أبي علي للجملة ، نلحظ أنه يقسم الجملة على أربعة أقسام ، الثالثة من أقسامه الجملة الظرفية ، ومثل لها بـ(في الدار زيدٌ) ورأى أن الجملة على حالها هذا لا تميز ، فإن أدخلنا (إنّ) على الجملة فقلت (إنّ في الدار زيداً) رأيت ذلك واضحاً قال : ((لا يخلو ذلك المقدر المضمر من أن يكون اسماً أو فعلاً – كما أعلمتك فلو كان فعلاً ، لم يجز دخول (إن) في الكلام ... فلا يجوز إذاً أن يكون الفعل مراداً هنا ، ولا يجوز أيضاً أن يكون المراد الاسم ، لأن الاسم لو كان مراداً ، ما كان ليتخطى ذلك الاسم المراد ، فيعمل في هذا المظهر)) [7] ، ليتوصل إلى رأي مقنع هو ((فإذا لم يخلُ هذا الكلام من هذين ، لم يجز هذا ، ثبت أن هذا قسم ونوعٌ غير ما تقدم)) [8] .ومن مجموع ما ذكره الفارسي في هذا الاستدلال أن هذا القسم وأعني به القسم الثالث للجملة لم يظهر حتى أدخل على الجملة (إنّ) فأصبح الكلام مغايراً لما عليه أولاً ، فقد كان الكلام جملة اسمية ، وتحول بإضافة الناسخ (إنّ) إلى غيرها . لأن الإضافة بدخول الناسخ ، غيرت معنى الجملة وتركيبها – كما سنرى – وبذلك جاءت دراسة الجملة عند العلماء الذين يرون أنها وأمثالها من باب الجمل المغايرة للصنفين الأولين للجملة جاءت مغايرة لما بحثوه في الصنفين الأولين .وقد استدل على عدم جواز إضمار الفعل قبل الجار والمجرور ، ويصبح عندها الجار والمجرور متعلقاً بالفعل ، والفعل ومتعلقه هو الخبر مقدم على الاسم ، وهذا في عرف النحاة لا يجوز ، لأن (إنّ) عندها ستكون داخلة على الفعل ، وكأن الجملة ستكون هكذا : إنّ استقر في الدار زيداً ، فيكون دخول (إنّ) ولو ظاهراً على الفعل (استقر) وهذا لا يجوز لآن مدخول (إنّ) المبتدأ من الجملة الاسمية .

---

[1] الأصول في النحو : ١ / ٤٣

[2] شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٤

[3] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، مط / المدني ، القاهرة ، د/ ت : ٢ / ٧

[4] الأولى أن يقول : وجار ومجرور

[5] مغني اللبيب : ٢ / ٧

[6] المصدر السابق : نفسه

[7] المسائل العسكريات في النحو العربي : أبو علي الفارسي النحوي (ت ٣٧٧ هـ) ، تح د . علي جابر المنصوري ، مط / جامعة بغداد ، ط / ١ ، ١٩٨٢ : ٨٢– ٨٤

[8] المصدر السابق : نفسه

أما إذا قدرنا المحذوف هو الاسم (مستقر) ، فيكون تقدير الجملة كالآتي : إنّ مستقر في الدار زيداً ، فيكون ذلك في عرف النحاة غير جائز أيضاً لأن النحاة لا يجيزون تقديم خبر (إنّ) على اسمها ، قال ابن عقيل : ((يلزم تقديم الاسم في هذا الباب ، وتأخير الخبر ، إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً)) [1] . فعند تقدير المحذوف اسماً يتعين هنا في هذه الجملة تقديمه ، وهو غير مرضٍ كما رأينا .

وقد علل ابن الأنباري وجوب تقديم اسمها على خبرها فقال : ((فإن قيل : فلم وجب تقديم المنصوب على المرفوع ؟ قيل لوجهين : أحدهما : أن هذه الحروف تشبه الفعل لفظاً ومعنى ، فلو قدم المرفوع على المنصوب لم يعلم : هل هي حروف أو أفعال ؟ والوجه الثاني : أن هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقي لفظاً ومعنى حملت عليه في العمل فكانت ، فرعاً عليه في العمل ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع)) [2] . وخرج ابن فضالة المجاشعي السبب على ما خرجه ابن الأنباري في وجهه الثاني : ((أنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يعمل بحق الأصل وما يعمل بحق الشبه ، فكرهوا أن يقدموا مرفوعها على منصوبها فيتوهم أنها أفعال ...)) [3] .

على أن ابن هشام أخذ بهذا الرأي أعني تقسيم الجمل على ثلاثة أقسام متأثراً بالزمخشري – وقد جاء بعده – أو مقتنعاً برأيه مما حدا به أن يخالف رأيه هو نفسه في أن الجملة تتألف من طرفي إسناد ، المتقدم فيها إن كان اسماً فهي اسمية ، وإن كان فعلاً فهي فعلية . وجملته التي تصدرت بظرف مثلاً تحمل التقسيمين الاسمي والفعلي ، على أن رأيه ورأي سابقيه في هذا الباب متأثر برأي الكوفيين ، قال المخزومي : ((ويحمل الظرف المتقدم عند الكوفيين على الوصف ، أو الفعل الدائم كما يسمونه ، فالظرف المتقدم يقوم مقام الفعل قياماً يمتنع معه ذكر الفعل ، فإذا كان الأمر كذلك نزل منزلة الفعل ، وإعراب المفعول بعده فاعلاً)) [4] ، فإن الظرف إن كان هو عامل في الجملة فهو اسم تقدم وتصدر الجملة ، فالجملة عندها اسمية لا غير . وإن كان متأثراً بفعل محذوف ، فهو من باب الجملة الفعلية لأن العبرة عنده بالمتقدم اسماً كان أو فعلاً . قال المخزومي : ((هذا ما ذكره ابن هشام وما ذكره مستقى من آراء شيوخه وأصحابه ، ومن أحكام سابقيه تتعلق بالوصف المتقدم على المبتدأ ، ولنا فيما قاله رأي آخر لا يقره في ما ذهب إليه ، لأن الجملة الظرفية التي عدّها قسماً ثالثاً إن كان الظرف معتمداً فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية ، وإن لم يكن معتمداً فهي من الجمل الاسمية ، فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقسام)) [5]

ولا أرى أن ابن هشام كان همه تكثير الأقسام ، بل إنه عندما ألف كتابه المغني الذي خصص الجزء الثاني منه للجملة وكانت دراسته تلك بكراً ، جمع فيه أحوال الجملة ومتعلقاتها جاء إلى أقسامها ، وهو أول أمر تناوله فيها ، فوجد العلماء منقسمين في تقسيمها ، فأدلى بدلوه ، وأولى اهتمامه وراح يحدد هذه الأقسام ويحللها ، واقتنع بأن جعل الظرفية قسماً ثالثاً . ولم تحصل له تلك القناعة مع الجملة الشرطية ، التي كانت من الأقسام المشهورة قبله . والمشهور أن أبا علي الفارسي قسم الجملة إلى أربعة أقسام ، وأشار في حديثه السابق إلى أنه تأثر برأي أستاذه ابن السراج في بعض كتبه إذ قال : ((وجعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه – قسماً برأسه وذلك مذهبٌ حسن)) [6] على أن تأويل الفعل الذي يمتنع معه دخول (إنّ) على الجملة التي مثل (في الدار زيدٌ) في حالة تأويل الكلام سيكون على أمثلة هي :

إنّ استقر في الدار زيداً ، إنّ استقر زيداً في الدار ، إنّ زيداً استقر في الدار ، إنّ زيداً في الدار استقر ، إنّ في الدار استقر زيداً ، إنّ في الدار زيداً استقر ، استقر إنّ زيداً في الدار ، استقر إنّ في الدار زيداً ، استقر زيداً إنّ في الدار ، استقر زيداً في الدار إنّ ، استقر في الدار زيداً إنّ ، استقر في الدار إنّ زيداً ... وهكذا

ولوجود (إنّ) في الجملة التي ذكرناها مثالاً ، وجب أن يكون تشكيلها سليماً من ناحية المعنى ومن ناحية التركيب . أما من ناحية المعنى فإن الجمل جميعها تركبت من معنى واحد وما حصل هو صور من التقديم والتأخير في النص . وأما من ناحية التركيب ، فلوجود (إنّ) في الجملة وجب أن يكون تركيب الجملة معتمداً عليها لأسباب منها :

---

[1] شرح ابن عقيل ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، مصر ، ط/جديدة ومنقحة ، ١٩٩٨ : ١ / ١٦١

[2] أسرار العربية : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ) ، تح : د. فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، ط/١ ، ١٩٩٥ : ١٤٤

[3] شرح عيون الإعراب : أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي (ت: ٤٧٩ هـ) ، تح : د. حنّا جميل حدّاد ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط/١ ، ١٩٨٥ : ١١١

[4] في النحو العربي نقد وتوجيه : ٥١

[5] في النحو العربي نقد وتوجيه : ٥١ – ٥٢

[6] المسائل العسكريات : ٨٢

١. أن (إنّ) لها الصدارة في الجملة لأنها من نواسخ الجملة الاسمية ، وتوكيد معناها ولابد أن يكون مدخولها المبتدأ .
٢. مدخول (إنّ) يجب أن يكون الاسم فلا دخول لها على الفعل أو الحرف .
٣. لا يجوز أن تدخل (إنّ) في سياق جملة اسمية أو فعلية لأنها مع مدخوليها جملة ابتدائية ، وما يلاحظ من دخول القول عليها مثلاً أو القسم أو أمثالهما فإنما هو دخول على جملة ابتدائية ، وليس على الحرف المشبه مباشرة ، قال تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ [١] قال : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، إنّي : إنّ : حرف مشبّه بالفعل ، الياء : ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها ، عبدُ : خبرها مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و(الله) لفظ الجلالة مضاف إليه ، . وجملة (إني عبد الله) مقول القول في محل نصب مفعول به للفعل قال . فلا مدخول للفعل قال على (إنّ) . وإنما كان مدخولها على الجملة الاسمية المنسوخة بـ(إنّ) .
٤. وإن كان مدخول إنّ المبتدأ فإن الخبر قد يتقدم على المبتدأ في الجملة الاسمية جوازاً أو وجوباً ، وعند دخول (إن) على أمثال هذه الجمل التي يتقدم فيها الخبر على المبتدأ يكون مدخول (إن) الظاهر على الخبر الذي قد يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فإن ذلك بنية الأصل أي : يبقى مدخول (إن) على المبتدأ ، وما دخلت عليه الآن هو بنية التأخير .

على أساس هذه المقدمة نتفحص هذه الأمثلة التي تشكلت سابقاً من تقدير فعل مستتر ظهر تقديراً فنلاحظ الأمثلة المقبولة هي :

إنّ زيداً استقر في الدار ، إنّ زيداً في الدار استقر ، إنّ في الدار زيداً استقر

ولا مجال لتقبل بقية الأمثلة لأنها أمثلة لم تصغ بشكل سليم نحوياً وعلى طريقة صحيحة في التعبير .

ولنتفحص كل واحدة على حدة :

- إنّ استقر في الدار زيداً :

هذه الجملة غير سليمة التركيب لأمرين مهمين هما :

١. جاء مدخول (إنّ) الفعل الماضي وهو غير صحيح نحوياً
٢. انتصاب (زيد) بعد الفعل (استقر) وهو غير حسن من الناحية النحوية .

ومثلها جملة (إنّ استقر زيداً في الدار) .

- استقر إنّ في الدار زيداً :

هذه الجملة غير سليمة من جهة التركيب ، لأن جملة (إنّ في الدار زيداً) جاءت في سياق الجملة الفعلية التي فعلها استقر ، وهذا غير جائز . ومثلها جملة (استقر في الدار إنّ زيداً) و (استقر إنّ زيداً في الدار) .

- استقر زيداً إنّ في الدار :

وهذه الجملة غير سليمة تركيبياً أيضاً لأمور :

١. انتصاب زيد بعد الفعل (استقر) وهو غير جائز
٢. تقديم زيد على عامله الذي هو (إنّ) وهو غير جائز
٣. مجيء (إنّ) في سياق جملة فعلية ، وهو غير جائز .

ومثلها جملة (استقر زيداً في الدار إنّ) .

وهذا يعني أن الجمل الثلاثة الأولى يمكن أن تحقق المعنى المراد تحقيقه من التوكيد مع حسن الصياغة التركيبية وسلامتها . ودراسة تركيب هذه الجمل يوصلنا إلى نتيجة مرضية في مسألة الجملة الظرفية إن شاء الله تعالى .

الجملة الأولى : إنّ زيداً استقر في الدار
إنّ : حرف مشبّه بالفعل
زيداً : اسم إنّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
استقر : فعل ماضٍ مبني على الفتح
في الدار : جار ومجرور متعلق بالعامل (استقر)
الجملة الفعلية (استقر في الدار) في محل رفع خبر (إنّ) .

وهي جملة حسنة التركيب صحيحة الإسناد ، سليمة من ناحية التقديم والتأخير . وعليه فإنّ مثل هذه الجملة حققت سلامة التركيب مع بقاء المعنى المراد صحيحاً .

---
[١] مريم : ٣٠

الجملة الثانية : إنّ زيداً في الدار استقر

وإعراب هذه الجملة هو إعراب الجملة الأولى ذاته إلا أن الجار والمجرور تقدم جوازاً على متعلقه وهو الفعل (استقر) فهي جملة صحيحة الإسناد ، صحيحة التركيب ، مع سلامة المعنى المراد .

الجملة الثالثة : إنّ في الدار زيداً استقر

أما إعراب هذه الجملة فإن جزءها الأول واضح الإعراب بين وهو :

إنّ : حرف مشبّه بالفعل

في الدار : جار ومجرور متعلق بالعامل (استقر) تقدم عليه جوازاً ، لأنه لا موجب يقتضي تقدمه وجوباً .

زيداً : اسم إنّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

استقر : فعل ماض مبني على الفتح

وجملة (استقر) ومتعلقها المتقدم في محل رفع خبر (إن) وهذا التقديم في هذه الجملة وهو جواز تقديم معمول الخبر على اسم (إن) مقبول على رأي من يجوّزه [1] .

وهذا جميعه على تقدير المحذوف (متعلق الظرف أو الجار والمجرور) فعلاً أما في حالة تقدير المحذوف (متعلق الظرف أو الجار والمجرور) اسماً مثل (مستقر) فيكون تأويل الجملة (إن مستقرٌ في الدار زيداً) فهل يجوز ذلك ؟

إن للنحويين في ذلك رأيين

١. يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر .

٢. أجازة بعض النحويين تقديم معمول الخبر على اسم (إن) .

وعلى الحالتين تكون صياغة الجملة على النحو الآتي : (إن في الدار زيداً مستقرٌ) فيكون مدخول (إن) على متعلق الخبر المتقدم على الاسم والخبر لفظاً ، على نية التأخير . وفي هذه الحالة والتي قبله يكون مدخول (إن) لفظاً على الجار والمجرور على نية التأخير ، ويكون عندها مدخول (إن) على اسمها وهو الأصل .

في الحالات التي درسناها سابقاً علقنا الجار والمجرور بمحذوف (متعلق الجار والمجرور) ، وهذا المحذوف أما فعل (استقر) ، أو اسم (مستقر) ، وعلى الحالتين وجدنا أن تقديم الجار والمجرور على الجواز بنية التأخير فيكون مدخول (إن) على الاسم .

خامساً : الجملة الظرفية

أما إذا أخذنا بالرأي القائل : إن الجار والمجرور في جملة مثل (في الدار زيد) هو الخبر مباشرة من غير تقدير محذوف يتعلق به الظرف مثل قول النحاة في مسوغات الابتداء بالنكرة : ((إن كان المبتدأ نكرة ، وتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور)) [2] ، فعد الظرف والجار والمجرور خبراً . فعند ذلك لا يمكننا أن نأول خبراً محذوفاً هو الاستقرار العام يكون هو الخبر على الحقيقة . لأن الخبر هنا هو الظرف أو الجار والمجرور لا غير.

وأشار إلى هذه المسألة أبو على الفارسي مدعياً أن هذا الرأي قال به أستاذه أبو بكر ابن السراج في أحد كتبه قال أبو على : ((وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسماً برأسه ، وذلك مذهب حسن)) [3] ، وبعد أن علل سبب ذلك أن المقدر المحذوف المتعلق به الجار والمجرور فعلاً كان أم اسماً غير جائز ، لأن مدخول (إن) سيكون غير مرضٍ في هذه الحال قال : ((فإذا لم يخل هذا الكلام من هذين ، لم يجز هذا ، ثبت أن هذا قسم ونوعٌ غير ما تقدم)) [4] .

وقد جاء السيوطي بعد ذلك ليقرر بدون مقدمات لمسألة عدّ الجملة الظرفية جملة مستقلة فقال : ((وتنقسم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية)) [5] . ثم يقف بعد ذلك عند تعريفها فيقول : ((والظرفية : المصدرة رظرف أو

[1] ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ / ١٦١

[2] شرح ابن عقيل : ١ / ١٠٢

[3] المسائل العسكريات : ٨٢

[4] المصدر السابق : ٨٤

[5] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ) تح : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/٢ ، ٢٠٠٦ : ١ / ٥٠

مجرور ، نحو عندك زيدٌ ، أو في الدار زيدٌ إذا قدرت زيد فاعلاً بالظرف أو المجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما)) [1] .

وقد سارت فكرة عدّ الجملة الظرفية جملة مستقلة قبالة الجملتين الاسمية والفعلية إلى عصرنا هذا فعد قسم من الباحثين المحدثين الجملة الظرفية مستقلة عن سواها من الجمل مثل د. عبد الستار الجواري وقد أوردها في كتبه إيراد المسلمات قال : ((وقسم ثالث وهو الجملة الظرفية وهي التي يكون المسند فيها ظرفاً ، وهم يعنون بذلك ظرف الزمان وظرف المكان والجار والمجرور)) [2] .

وبنى الدكتور علي أبو المكارم كتابه على أساس الجمل الأخرى غير الاسمية والفعلية إذ سماه : (التراكيب الإسنادية على الجمل الثلاث : الظرفية والوصفية والشرطية) وقال في معرض حديثه عن الاعتراف بالجملة الظرفية : ((ولكن اعترافنا بوجود الجملة الظرفية وإقرارنا بها نوعاً مستقلاً من أنواع الجملة العربية لا يمتد عن رعاية الاعتبارات الذهنية ، ولا يستند إلى لحظ الأسس المذهبية ، وإنما يستند إلى طبيعة المقومات التي تتوافر في هذه الجملة والخصائص التي تميزها ...)) [3] .

إن هذا الاعتراف الصريح من العلماء والباحثين بالجملة الظرفية جعلها موضع اهتمام الباحثين في النحو العربي بالجملة . وإن هذا الاهتمام ولد لدى الكثيرين رغبة في إثبات هذه الجملة قسماً على حدة مميزاً لها عن الجملتين الاسمية والفعلية التي جزم العلماء كلهم على أنهما من أقسام الجملة العربية بل هما قسما الجملة لا غير عند كثيرين .

إن إثبات الجملة الظرفية ، أو عدم إثباتها لا يخرجها عن الاهتمام بها في البحث والاستئناس برأي العلماء ممن ارتضى أن تكون قسماً لحالها ، وممن عدها على جميع تفرعاتها وأحوالها من ضمن الجملة الاسمية أو من ضمن الجملة الفعلية [4] قال الدكتور فاضل السامرائي : ((والقول بالجملة الظرفية فيه نظر فيما يبدو لي ، فإنه على ما ذهب إليه صاحب المغني أن الاسم المرفوع فاعل بالظرف أو الجار والمجرور في نحو (أعندك زيدٌ ؟) . ويبدو لي أن هذا القول فيه نظر ذلك أن (زيداً) مبتدأ مؤخر لا فاعل بدليل أنه يصح أن تدخل عليه النواسخ فتقول (أ إنّ عندك زيداً ؟) ولو كان فاعلاً لم يصح دخول (إنّ) عليه ولا انتصابه)) [5] .

سادساً : الجملة الشرطية

وأقدم من عدّها جملة مستقلة قبالة الجملتين الاسمية والفعلية الزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) [6] ، ويسميها الأقدمون المجازاة [7] ، ويصورها ابن السراج شبيهة كل الشبه بالجملة الاسمية ، فيقول : ((لا بدّ للشرط من جواب وإلا لم يترك الكلام ، وهو نظير المبتدأ الذي لا بدّ له من خبر ، ألا ترى أنك لو قلت زيد ، لم يكن كلاماً فلا يقال فيه صدق أو كذب ، فإذا قلت منطلق ، تمّ الكلام . فكذلك إذا قلت : إن تأتيني ، لم يكن كلاماً حتى تقول : آتك ، وما أشبه)) [8] . وعنده إن الشرط ينقسم على قسمين مبتدأ الشرط المؤلف من (أداة الشرط + جملة فعل الشرط) وجملة جزاء الشرط ، وهي جملة جواب الشرط ، فيكون مبتدأ الشرط كله بمثابة المبتدأ في الجملة الاسمية ، أما قول علي أبو المكارم محللاً قول ابن السراج : ((وهكذا يلمس ابن السراج بوضوح العناصر الثلاثة المكونة للجملة الشرطية وهي الأداة والفعل والجواب)) [9] ، فغير منظور إليه ولا متحقق من قول ابن السراج المتقدم لأنه بنى جملة الشرط على قسمين . جعل القسم الأول بمنزلة المبتدأ مثل قولنا (إن يأتني) جميعها ، وهي مؤلفة من أداة الشرط مع جملة فعل الشرط معاً بلا تفريق بين الأداة والجملة الفعلية التي بعدها ، وجعل جملة جواب الشرط بمنزلة الخبر . وهذا ما أراده النحويون جميعهم من جملة الشرط لأنهم بنوا أداة الشرط مع جملة فعل الشرط . فيكون ذلك التركيب موحداً بمثابة المبتدأ في الجملة الاسمية لا بمثابة أداة منفصلة + جملة فعل الشرط . ويشير المخزومي إلى هذه الحقيقة بقوله : ((الشرط أسلوب لغوي ، ينبني على التحليل – على جزأين

---

[1] المصدر السابق : نفسه

[2] نحو المعاني : د . أحمد عبد السّتار الجواري ، مط / المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٧ : ١٠٦

[3] التراكيب الإسنادية على الجمل الثلاث : الظرفية والوصفية والشرطية : د. علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ط/ ١ ، ٢٠٠٧ : ١٦

[4] ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٥٢

[5] الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ١٨٢

[6] ينظر : التراكيب الإسنادية : ١٤١

[7] ينظر : المقتضب : أبو العباس المبرد (ت: ٢٨٥ هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر ، ١٩٩٤ : ٢ / ٤٦

[8] الأصول في النحو : أبو بكر ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) تح عبد الحسين الفتلي ، مط/ سلمان الأعظمي ، بغداد ، ط/١ ، ١٩٧٣ : ٢ / ١٦٤

[9] التراكيب الإسنادية : ١٤٣

الأول : منزل منزلة السبب ، والثاني : منزل منزلة المسبب ، يتحقق الثاني إذا تحقق الأول ويتقدم الثاني إذا تقدم الأول ، لأن وجود الثاني معلق على وجود الأول ، نحو : إن جاء خالد جئت ...)) [1] ، وهو يشير هنا إلى جملتي الشرط من غير لحاظ أداة الشرط إلا بكونها محققة للعلاقة بين الجملتين .

ثم يصرح بحقيقة باتت في عقل كل نحوي متقدم أو متأخر هي : ((فجملة الشرط إذن تتألف من عبارتين لا استقلال لإحداهما عن الأخرى ، تسمى عبارة الشرط جملة ، كما يراد من (الجملة) فيما أثبتناه في الفصل الخاص بها وإن تألفت في ذاتها من مسند إليه ومسند لأنها – على حدة – لا تعبر عن فكرة تامة أيضاً . وهذه الفكرة التامة إنما يعبر عنها بجملة الشرط التي تعتمد في وجودها على الشرط والجواب معاً)) [2] ، وإن كان يمكن يمكن أن يعبر عن جملتي الشرط معاً بأنهما الجملة الشرطية بالمفهوم الجديد الذي أشار إليه الزمخشري وتبناه فيما بعد غيره - كما أشرنا – أو يمكن أن يسمى (الشرط) بلا قيد الجملة السابق كما عبر عبد القاهر الجرجاني في قوله : ((الشرط – كما لا يخفى – في مجموع الجملتين ، لا في كل واحدة منها على الانفراد ، ولا في واحدة دون [3] الأخرى)) [4] .

وقد أيد رأيَ الجرجاني هذا الدكتور المخزومي في قوله : ((وإن كان الجرجاني على حق في هذا فجعل عبارتي الشرط والجزاء جملة واحدة أولى وألزم ، لأن العبارتين في جملة الشرط ترتبطان – بواسطة [5] أداة الشرط – ارتباطاً وثيقاً ، لا يتصور معه استقلال إحدى العبارتين عن الأخرى)) [6]

أما الدكتور فاضل السامرائي فقد أشار بوضوح إلى رأيه في عدم عدّ جملة الشرط مستقياً رأيه هذا من إجماع النحويين في عد هذه الجملة جملة فعلية : ((وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية فتكون الجمل عندهم اسمية وفعلية وظرفية وشرطية وذلك نحو (بكر إن تعطه يشكرك) وهي عند الجمهور فعلية وهو الراجح فيما أرى ذلك لأن الجملة الشرطية تكون مصدرة بحرف شرط أو باسم شرط . واسم الشرط قد يكون عمدة وقد يكون فضلة)) [7]

وإذا نظرنا إلى الجملة الشرطية نجدها تتألف من : أداة شرط + جملة فعل الشرط + جملة جواب الشرط . وبالصورة التي نظر العلماء لها في الجملة الشرطية ، فإن هذا الترتيب يمكن أن يكون على الوضع الآتي :

أداة شرط + فعل + فاعل + تكملة + فعل + فاعل + تكملة

والفعل قد يكون مضارعاً وهو الأكثر والأولى في أسلوب الشرط ، لأن الشرط في أغلبه يدل على المستقبل ، وقد يكون ماضياً ، وقد يأتلفان في الجملتين ، وقد يختلفان ، و((يجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية ، وأما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية ، ويجوز أن تكون اسمية)) [8].

وهذا الترتيب يحقق لنا بالطبع جملتين مرتبطتين بعلاقة وثيقة بينهما وهي أن إحداهما لا تحقق إلا بوجود الأخرى . وعليه فإننا يمكن أن نفهم أسلوب الشرط على ما هو عليه من تركيب متداخل بأنه جملة شرط لا يمكن فصلها عن التقسيم الجملي المشهور عند العلماء . أو يمكن أن نفهم أسلوب الشرط بأنه مؤلف من جملتين ربط بينهما رابط محدد ، فهما متحدتان برباط قد ينحل نظرياً أو عملياً فترجع الجملتان إلى حالهما الأول ، فهما جملتان مستقلتان ابتدأتا بأداة شرط هيأتهما وبنتهما ليشكلا الجملة الشرطية .

وعلى كلا الحالين يمكن لنا – ولو دراسياً – أن نفك الجملتين ، ونلحظهما كلاً على حدّة ، فهما بالمنظور الطبيعي

أداة شرط جملة فعل الشرط جملة جواب الشرط

ومن أثر تنوع صدر الجملتين تتنوع جملتي الشرط وجوابه على الآتي :

فإذا كان الشرط والجواب جملتين فعليتين ، فيكونان على أربعة أقسام :

---

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٨٤

[2] المصدر نفسه

[3] كذا والصحيح : من دون

[4] دلائل الإعجاز : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت:٤٧١ هـ) ، تح : محمود محمد شاكر ، مط/ المدني ، مصر ، ط /٣ ، ١٩٩٢ : ٢٤٦

[5] الصحيح : بوساطة

[6] في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٨٥

[7] الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ١٨٣

[8] شرح ابن عقيل : ٤ / ١٦

الأول : يكون الفعلان ماضيين ، كقوله تعالى : ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لأَنْفُسِكُمْ﴾ [١]
والثاني : أن يكونا مضارعين ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [٢]
والثالث : أن يكون الأول ماضياً ، والثاني مضارعاً ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾ [٣]
والرابع : أن يكون الأول مضارعاً ، والثاني ماضياً ، وهو قليل [٤] ، ولا توجد في القرآن الكريم صورة له . وهو عند جمهور النحويين يختص بالضرورة الشعرية . وذهب الفراء وابن مالك إلى أن ذلك سائغ في الكلام [٥]

وإن كانا جملة فعلية تتبعها جملة اسمية ، وجب ربط الاسمية بالفاء الرابطة لجواب الشرط ؟
أما ورود جملة فعل الشرط اسمية ففيه حالات ، فقد خرج العلماء المرفوع بعد أداة الشرط على ثلاث حالات :

١. أن يعرب المرفوع بعد الأداة فاعلاً لفعل محذوفٍ يفسره الذي بعده ، وهو رأي البصريين . وكيفيته أن يأتي اسم بعد أداة الشرط ثم يأتي بعد الاسم فعلٌ . فالاسم بعد الأداة على رأي البصريين فاعل لفعل يشبه الفعل المتأخر عن الاسم ، لكنه محذوف وجوباً فلا يظهر هذا الفعل لأن المتأخر دلّ عليه وفسّره من دون أن يظهر . ومثاله قوله تعالى : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [٦] فـ(السماء) هنا فاعل لفعل محذوف وجوباً تقديره (انشقتْ) ، لا يظهر لتأخر فعل مشابه له مفسر لوجوده وعمله .
٢. أن يعرب فاعلاً تقدم على فعله . وهو رأي الكوفيين . أي إن الاسم الذي جاء بعد الأداة يعب فاعلاً للفعل الآتي بعده وقد تقدم عليه . وقد أجاز الكوفيون في مثل هذه المسألة جواز تقديم الفاعل على فعله للتخلص من حرج وجود اسم بعد أداة الشرط . وعليه فإنهم يعربون (السماء) في الآية السابقة فاعلاً للفعل (انشقت) الآتي بعده وقد تقدم عليه جوازاً .
٣. أن يعرب مبتدأ ، والجملة الفعلية بعده في محل رفع خبر له وهو رأي تفرد به الأخفش من بين العلماء [٧] .

ومن الصور السابقة نلحظ أن الشرط له ثلاثة أركان رئيسة هي :

١. أداة الشرط : وهي منوعة بين الجازمة لفعلين كـ(إن) وأمثالها ، وغير الجازمة كـ(إذا) وأمثالها .
٢. جملة الشرط أو فعل الشرط كما يسميه النحويون ، وقد يكون بين الاثنين اختلاف بيّن [٨] . وهي في صورها جميعها جملة فعلية ، أو فعل يكون في أغلبه مضارعاً ، وجاز مجيؤه ماضياً . وامتنع الأمر ، لأن الشرط يوجب الحدث الفائت أو الذي سيأتي ، والأمر ليس بحدثٍ . وإنما هو أمر بالإحداث .
٣. جملة جواب الشرط . ولم يختلف العلماء في عدّ هذا الركن جملة . وهي إما مصدّرة بفعل أو مبتدأ ، فيجب تصدّرهما بالفاء ، وفي المسألة تفصيل .

وتختلف صور الشرط باختلاف الدلالات التي تحملها كلّ جملة شرطية على أن الغرض الأسمى من الجملة الشرطية هو تحقق معنى لتحقق معنى آخر ارتبط بالأول برباطٍ أكيد . فمثلاً قولنا : (إن يأتني أكرمه) لا يتحقق الإكرام ما لم يتحقق المجيء . وقد ارتبط الإكرام بالمجيء ارتباطاً يمنع معه من تحققه إلا بتحقق الأول .
فجملتا الشرط جملتان وحدثان تمازجت الدلالة في تحققهما ، وارتبطا بعلة لا انفصال لهما منها . وقد حقق هذا الترابط نسبة في جملة الشرط قائمة عليهما معاً . كما حقق هذا الارتباط تشكل الجملتين بأسلوب الشرط الذي تشكل من الجملتين بوساطة أداة الشرط . فمن عدَّ أداة الشرط جزءاً لا يتجزّأ من جملة فعل الشرط ، فعنده أن الشرط متركب من جملتين اندكتا واندمجتا فتركب منهما جملة واحدة هي جملة الشرط لا غير ، وإن تشكل الشرط

---

[١] الإسراء : من الآية : ٧
[٢] البقرة : من الآية : ٢٨٤
[٣] هود : من الآية : ١٥
[٤] ينظر : شرح ابن عقيل : ٤ / ١٧
[٥] ينظر : المصدر السابق
[٦] الانشقاق : ١
[٧] ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٩
[٨] ينظر : شرح ابن عقيل : ٤ / ١٦ ، الهامش

منهما معاً . ومن عدّ تركيب الشرط مؤلف من ثلاثة أشياء : أداة الشرط ، وجملة فعل الشرط ، وجملة جواب الشرط . وعليه فإن جملة الشرط في حقيقتها مؤلفة من جملتين مستقلتين يتحقق وجود الثانية من تحقق وجود الأولى . مع وجود رابط يربط الجملتين فعنده أن جملتي الشرط كل لوحدها جملة مستقلة ، وأن المتشكل هو أسلوب الشرط لا جملة الشرط .

هذا ما استطاع الباحث استقصاءه في هذه العجالة ، والبحث في الجملة فيه الكثير من الأشياء التي يحتملها البحث والمناقشة ، وقد اكتفينا بعرض صور الجملة العربية وتشكيلاتها ، وموافقات العلماء فيها ، واختلاف وجهات النظر فيما بينهم ، بما يغني ساحة البحث في الجملة العربية . والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على نبيه الأمين محمد وعلى آله الأطهار وصحبه الأبرار .

الخاتمة :

تعقب البحث بالتفصيل لمسائل الجملة التي تتعلق بالتركيب ومناقشة صور التأليف الجملي في النحو العربي ، وأخذ يدرس تقسيمات الجملة عند العلماء ممن قسم الجملة على أقسام وخرج البحث بنتائج منها :

عدّ جمهور النحويين الجملة على قسمين رئيسين من غير لحاظ التفرعات المتصورة للجمل الأخرى ، بما ينضوي تحت القسمين الأولين من تقسيمات أخر .اهتم أبو علي الفارسي رحمه الله بمسألة تقسيم الجملة وهو اهتمام ملحوظ لديه . فقد أخذ بالتقسيمات المتعددة للجملة ، إذ قسمها على ثلاثة أقسام ، حاول فيها فرز كلّ قسمٍ عن غيره بما يكون فيه من صفات اختلفت عن غيره من الأقسام . فقد قسم الجملة على الأقسام الثلاثة المعروفة : الاسمية والفعلية والظرفية ، وقد أغنى ساحة البحث في استقصاء توضيح كلِّ واحدة منها . مؤيداً بما جادت قريحته من صور من التعليل النحوي والمنطقي (العقلي) الذي رآه مناسباً في إثبات رأيه في ذلك . وقد لا يكون أبو علي رحمه الله بدعاً في هذا التقسيم على الرغم من نسبة العلماء هذا التقسيم له . فقد أشار في بعض كتبه إلى تأثره برأي أستاذه ابن السراج في ذلك .جاء الزمخشري بعد ذلك ليثبت هذا الرأي بشدة ، وهو تقسيم الجملة إلى أكثر من قسمين ، ويعرضه في بعض كتبه بما يؤيده ويقويه . وقد أفاض في هذا التقسيم وجعله أربعة أقسام بإضافة الجملة الشرطية إلى أقسام أبي علي النحوي . وقد شرح رأيه هذا شرحاً وافياً مسهباً لتأييد رأيه الذي تفرد به . على أن كثيراً من العلماء والباحثين أخذوا برأيه وأيدوه .جاء بعد ذلك ابن هشام صاحب الكتاب القيم (مغني اللبيب) ليشير إلى هذه الأقسام ويضعها عرضة للبحث من جديد بما يقوي جانباً منها ويؤيده ، وينفي قسماً آخر ، ويضعّفه . فتأخذ دراسة الجملة عنده حيوية أكثر ، واستنارة أبهى من غيرها من الدراسات التي سبقته ، فقد فصّل ابن هشام في دراسة الجملة ، وأخذ بدراسة كلّ متعلقاتها وأحوالها ، ليكون بعد ذلك صاحب الوقفة الصحيحة والتامة في دراسة الجملة وفرزها وحدها في الدرس النحوي ، ليقرر أحوالها وأصولها وأنواعها ، وما يمكن أن يدرس منها دراسة نحوية عميقة ، ودراسة دلالية نافعة . ليخلص إلى تقسيم الجملة على ثلاثة أقسام لا على أربعة كما فعل الزمخشري ، آخذا برأي أبي على الفارسي في هذا التقسيم .ثم تتوالى دراسة الجملة وأحوالها ودلالاتها لتصل إلى عصرنا الحديث ، ليأخذ الدرس النحوي حصّته منها ، ويتصدى علماء النحو المحدثين لدراستها دراسة أكاديمية على وفق الدرس الحديث . وقد لخصنا آراء بعضهم في البحث . فقد كان العلماء بين مؤيد لفكرة تقسيم الجمل إلى أكثر من قسمين أو بين متشدد لتقسيمها على القسمين حصراً وأن باقي الأقسام يدخل في القسمين إما الأول أو الآخر على حسب التقدير .نخلص إلى أن الجملة في النحو العربي لها أهميتها الكبيرة في الدرس النحوي ، وأن دراستها جاءت دراسة وافية قيمة أهتم العلماء الأعلام بها في العصور الأولى للتأليف النحوي ، وأفرد بعضهم مؤلفات خاصة بدراستها . في حين لم يخل كتاب نحوي قديم من دراستها والتفصيل في أحوالها . وقد أكمل المتأخرون هذا الجهد العلمي الكبير . وزادوا على ما أفاض الأوائل من آراء قيمة فيها بما أغنى ساحة البحث اللغوي في دراسة الجملة . ليبقى بها الدرس النحوي غضاً مؤملاً من زيادة الآراء التي تنير الجانب النحوي فيها .والحمد لله ربّ العالمين الذي وفقنا لإتمام البحث واستقصاء أهم أحوال الجملة العربية ودلالاتها التي نلحظها من خلال التقسيمات والتشكيلات المتركبة منها ، وله المنُّ والفضلُ علينا ، وهو مولانا ونعم النصير .

مصادر البحث

- ◊ القرآن الكريم
- ◊ أسرار العربية : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ) ، تح : د. فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، ط/١ ، ١٩٩٥ .
- ◊ الأصول في النحو : أبو بكر ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) تح عبد الحسين الفتلي ، مط/ النعمان ، النجف الأشرف ، ط/١ ، ١٩٧٣ . الجزء الأول .
- ◊ الأصول في النحو : أبو بكر ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) تح عبد الحسين الفتلي ، مط/ سلمان ألأعظمي ، بغداد ، ط/١ ، ١٩٧٣ . الجزء الثاني .
- ◊ الألسنية محاضرات في علم الدلالة : د. نسيم عون ، دار الفارابي ، بيروت ، ط/١ ، ٢٠٠٥ .
- ◊ التراكيب الإسنادية على الجمل الثلاث : الظرفية والوصفية والشرطية : د. علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ط/ ١ ، ٢٠٠٧ .
- ◊ التعريفات : السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط/١ ، ٢٠٠٣ .
- ◊ الجملة العربية تأليفها وأقسامها : د. فاضل صالح السامرائي ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، دار الكتب للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٨ .
- ◊ الحدود في علم النحو : أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت: ٣٨٤ هـ) ، تح : ميلود بن عبد الرحمن ، دار الحديث ، جدة ، ٢٠٠٥ .
- ◊ الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، تح : د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/٣ ، ٢٠٠٨ .
- ◊ دراسات في اللغة (كتاب المورد) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط/١ ، ١٩٨٦ .
- ◊ دلائل الإعجاز : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت:٤٧١ هـ) ، تح : محمود محمد شاكر ، مط/ المدني ، مصر ، ط /٣ ، ٢٠٠٤ :
- ◊ شرح ابن عقيل ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، مصر ، ط/جديدة ومنقحة ، ١٩٩٨.

- شرح الحدود النحوية :عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت : ٩٧٢ ه) ، تح: د. زكي فهمي الآلوسي ، مط/ جامعة الموصل ، ١٩٨٨ .
- شرح الرضي على الكافية : محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي (ت:٦٨٦ هـ) ، تح : يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق ، إيران ، ط/٢ ، ١٣٨٤ هـ .
- شرح عيون الإعراب : أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي (ت: ٤٧٩ هـ) ، تح : د. حنّا جميل حدّاد ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط/١ ، ١٩٨٥ .
- شرح قطر الندى وبل الصدى : أبو محمد عبد الله جمال الدين هشام (ت: ٧٦١ هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مط/ السعادة ، مصر ، ط/ ١١، ١٩٦٣ .
- شرح المفصل : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ) ، تح : أحمد السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، د/ت .
- في النحو العربي نقد وتوجيه : د. مهدي المخزومي ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، د/ت .
- الكتاب (كتاب سيبويه) : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت: ١٨٠ هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط/ ٣ ، ١٩٨٨ .
- اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تح : حامد المؤمن ، مط/ العاني ، بغداد ، ط / ١ ، ١٩٨٢ .
- المسائل العسكريات في النحو العربي : أبو علي الفارسي النحوي (ت ٣٧٧ هـ) ، تح د . علي جابر المنصوري ، مط / جامعة بغداد ، ط / ١ ، ١٩٨٢ .
- معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي ، مط / جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٨٧.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، مط / المدني ، القاهرة ، د/ ت .
- المقتضب : أبو العباس المبرد (ت: ٢٨٥ هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر ، ١٩٩٤ .
- نحو المعاني : د . أحمد عبد السّتار الجواري ، مط / المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٧ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ) تح : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/٢ ، ٢٠٠٦ .